المحاضرة الثانية: بيان أول نوفمبر 1954:

وقد سبق العمل المسلح الإعلان عن ميلاد "**جبهة التحرير الوطني** "التي أصدرت أول تصريح رسمي لها يعرف بـ "**بيان أول نوفمبر** ".وقد وجهت هذا النداء إلى الشعب الجزائري مساء 31 أكتوبر 1954 ووزعته صباح أول نوفمبر، حددت فيه الثورة مبادئها ووسائلها ، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري .

.وضحت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف ؛ كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي.

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة دستور الثورة ومرجعها الأوّل الذي اهتدى به قادة ثورة التحرير وسارت على دربه الأجيال .

دراسة بيان أول نوفمبر 1954:

برنامج الجبهة السياسي:

يعتبر **بيان أول نوفمبر 1954** أول برنامج سياسي لجبهة التحرير الوطني حددت فيه أهدافها المتمثلة على وجه الخصوص في العمل على تحقيق استقلال الجزائر التام وذلك عن طريق إعلان الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي والوصول إلى تحقيق هدف الثورة وهو الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية تحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

متجسدا مع ولادة المنظمة الثورية التي حملت إسم جبهة التحرير الوطني، وبيان ولادتها المتمثل في بيان أول نوفمبر1954، هذا الأخير الذي اختصر حصيلة النضال الوطني، وطرح كل الوسائل المتاحة لإخراج إيديولوجية الحركة الوطنية من مرحلة التنظير إلى طور التنفيذ والتطبيق. إن البيان الذي تبنته جبهة التحرير الوطني والذي نحن بصدد دراسته لم ينشأ من العدم أو جاء بطريقة عفوية، إنما جاء إثر حصيلة نضالية طويلة خاضها الشعب الجزائري طوال عقود من الزمن، فالبيان بأهدافه ومبادئه ووسائل عمله حدد الإيديولوجية الجديدة والوحيدة ألا وهي الإيديولوجية الثورية لإسترجاع السيادة المغتصبة.

لم يكتف البيان بتحديد الأهداف السياسية للثورة، بل حدد أيضا بوضوح الإستراتيجية الضرورية لتنفيذ الأيديولوجية الثورية، حسب عبد الحميد مهري، أن البيان دعا جميع الجزائريين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم للإنضمام للثورة، وكانت هذه الدعوة للإنخراط الفردي في الجبهة هي الصيغة الملائمة عند انطلاق الثورة، لتلافي التعقيدات التي قد تنجم عن جبهة تشكلها الأحزاب، وتلافي الآثار

السلبية الخطيرة بالأخص للخلافات الحادة التي عصفت بحزب الشعب، الذي ولدت الثورة المسلحة من صلبه، وقد عرفت هذه الإستراتيجية، بالإستراتيجية الجامعة.

ولقد استهل البيان أهدافه بهدف الإستقلال كضرورة ملحة وذلك في إطار الشمال الإفريقي، وهي نظرة سياسية بعيدة المدى كان الشعب الجزائري متعلقا بها منذ نشوء الحركة الوطنية، على أن يتحقق ذلك بوسيلتين أساسيتين "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية...إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني."

هكذا برزت المنظمة الثورية إلى الوجود تحت اسم جبهة التحرير الوطني، التي لم تنبثق من فراغ وإنما انبثقت من تجارب حية وممارسات طويلة في تنظيم ثوري وطني، يخالف التنظيمات المتعارف عليها، التي تعودت العمل على توحيد الصفوف لخوض معركة انتخابية أو لغرض مؤقت، وتعتبر الوحدة في هذه الحالة وسيلة بينما تنظيم الجبهة يعتبر الوحدة الوطنية وسيلة وسلاحا وهدفا.

لذا فهذا المبدأ الذي تبنته هذه المنظمة الثورية لتجسيد الدولة الجزائرية مستمدة أصالتها وهويتها من الشخصية الوطنية والذي يعد الإسلام أحد مقوماتها الأساسية، في هذه الدولة سوف تجد كل الجماهير الشعبية ضالتها من الحرية والعدالة الإجتماعية، والظاهر أن إقامة هذه الدولة في إطار المبادئ الإسلامية، الغرض منه استبعاد الجانب الفلسفي المادي في مسعى الثورة، لتحقيق العدالة الإجتماعية تمييزا لها على الطرح الماركسي.

وإذا عدنا إلى الجذور الفكرية لأسس الدولة الوطنية المستقبلية في هذا البيان، نجد بعض الإختلاف والغموض، وذلك راجع إلى تعدد القوى التي شاركت في الثورة المسلحة فأصبح كل طرف يقرأ ويفسر البيان حسب مصالحه الإيديولوجية، لكنها عبرت فعلا عن جميع القوى السياسية السائدة آنذاك، فأغلب القوى عشية الثورة أصبحت تتحدث عن جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية، سواء كان ذلك في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أو في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية فالأمر كان يتعلق بالأولوية فقط في ترتيب هذه المبادئ كل حسب إيديولوجيته.

1-" إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية ".

أ- الديمقراطية : إن تبني هذا المبدأ لإرساء الدولة المستقبلية، الغرض منه إنشاء جمهورية ديمقراطية ذلك أن من شروط الإستقلال الوطني وإنشاء الدولة، هو وجود هذه الأخيرة التي تعمل وفق إرادة الشعب وفي

صالح الأمة، لأن الشعب تشخصه الأمة بينما تمثله الدولة من الوجهة القانونية سواء في الداخل أو الخارج.

وهي الديمقراطية التي وضعتها حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية كأحد مبادئها الأساسية وأعطتها مفهوما شاملا في عام 1951 حيث فسرتها "حكم الشعب بالشعب والى الشعب" وهي تشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهذا ما تبنته أيضا سنة 1953 في مؤتمرها فعرفتها كأساس أول للدولة المستقلة "أن الديمقراطية بالشعب وللشعب كمصدر للسيادة".

كما ورد في جريدة المجاهد عدد 12(1957/11/15) مقالا لرضا مالك، بعنوان ثورة ديمقراطية يشير إلى مفهوم آخر أقرب، إلى الديمقراطية الشعبية أو الإجتماعية فيقول الكاتب في مقاله" إن هذه الثورة تستهدف تحرير الأرض، السلطة للشعب، الأرض للفلاح، تصفية الإقتصاد الإستعماري وبناء اقتصاد مستقل، تحطيم البقايا الإقطاعية للقرون الوسطى".

ب– العدالة الإجتماعية: يعتبر فرحات عباس أول من استعمل عبارة جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وذلك في المشروع الذي اقترحه على البرلمان الفرنسي عام 1946 ،عند مناقشته مسألة وضع دستور خاص للجزائر، وقد نقلت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية نفس العبارة في المواثيق الصادرة عن المؤتمر الثاني للحزب 1953،وفسرها بالرخاء الإقتصادي والعدالة الإجتماعية ولم يكن المقصود بالمبدأ الاجتماعي فكرة الإشتراكية، فالشيوعية كانت مرفوضة تماما رغم الإعجاب الذي جسدته مقالات جريدة المجاهد من التجارب الصينية واليوغسلافية والكوبية، وحتى قبول المساعدات من المعسكر الاشتراكي ليس بالضرورة تبني اديولوجيته.

جـ– في إطار المبادئ الإسلامية :لقد كرس البيان المبادئ الإسلامية فأقر الممارسة السياسية والاقتصادية في إطار هذه المبادئ العامة التي أجمع عليها المسلمون، وإن العمل في هذا الإطار لا يمنع من استيراد أي تجربة في الحكم أو الإقتصاد أو المجتمع أو منظومة قانونية، ما دام لا يتناقض مع تلك المبادئ العامة للإسلام، وإن ما ورد في البيان قد فتح أبوابا واسعة للجميع بما أنه لا يناقض مبدأ الديمقراطية لأنه بإمكان أي توجه ايديولوجي أن يجد مكانته في هذا الإطار الإسلامي بما فيه الشيوعية، مدام يدعو إلى العدالة الاجتماعية.

وتبين لنا ايديولوجية ج ت و ومختلف أدبياتها أثناء الثورة، أن مبادئ الإسلام كانت تحظى بمكانة خاصة في الوقت الذي ظل فيه قادة الثورة متحفظون من مسألة إثارة حفيظة المسيحيين لتجنب نعتهم بالتعصب الديني..

كما يمكن اعتبار الإسلام أداة لتحريك الجماهير خاصة شريحة الفلاحين منها، بحكم تدينها وتشبثها بالإسلام ومبادئه وهو العنصر الأساسي في الشخصية الوطنية.

هكذا كانت ج ت و تسعى إلى تأسيس دولة تحتاج إليها الأمة أيا كان نظامها، كما كانت تحرص أن يكون للدولة شكلا ومضمونا وقد اختارت الجبهة **النظام الجمهوري**، لأنه يقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وحرية التعبير عن الآراء وعلى أساس سيادة الشعب.

وعدم ورود هذا المصطلح في البيان يرجع إلى أنه كان بديهيا لدى أغلب الجزائريين، أولا لعدم وجود أسرة حاكمة قبل دخول الاستعمار، وثانيا خوف أصحابه من الوقوع في التباس لدى الرأي العام الجزائري والفرنسي على حد سواء، لان إيراد عبارة جمهورية جزائرية في البيان يمكن أن يعطي انطباعا بأن المقصود هو الجمهورية الجزائرية التي كان يدعو إليها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لفرحات عباس والتي تربط فدراليا بفرنسا، ولهذا نلاحظ التركيز على ذات السيادة بهدف التوضيح والتدقيق، ولم يمنع هذا الخوف من ترديد مصطلح الجمهورية بكثرة فيما بعد في مختلف مواثيق جبهة التحرير الوطني.

2– " احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني" جاء هذا الهدف ليبين اعتدال ج ت و بإقرارها حرية الاعتقاد الديني داخل المجتمع الجزائري، كما هو الحال في كل البلاد الإسلامية، وكما تقره تعاليم القرآن التي تحث على عدم الإكراه في الدين.

فأقر بذلك الضمانات الصريحة لجميع الفرنسيين اللذين يريدون البقاء، مستهدفة في ذلك القضاء على مخلفات الإستعمار، في مجال التمييز بين المجموعات السكانية المكونة للمجتمع الجزائري، باحترام جميع الحريات الأساسية للإنسان والمواطن.

والظاهر أن مبدأ الحريات قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية، فقد شكك البعض في تحقيقه، بحجة أنه موجه إلى الأقلية الأوربية كنوع من الضمانة لهم، لذا فيرون أنه من المستحيل تنفيذه مع التركيز على المبادئ الإسلامية كإطار للدولة، هذه الإشارة تحمل جزءا من الحقيقة، فمن خلال مواثيق الإتجاه الإستقلالي خاصة، نستشف أنه كثيرا ما طولب بالحريات ليس كقناعة أكثر مما هو محاولة لإيجاد فضاء واسع لمواجهة القمع الإستعماري، مما يوحي أنه بعد استرجاع الإستقلال فإنه بالإمكان التضييق عليها

باعتبار هذه الحريات جزءا لا يتجزأ من مبدأ الديمقراطية السياسية فإن أي مساس بها معناه التخلي عن مبدأ أساسي للديمقراطية.

لقد اعتمدت ج ت و في برنامجها السياسي أهدافا محددة فالهدف الأسمى هو الإستقلال وتنطوي عليه مجموعة من الأهداف تنقسم إلى قسمين داخلية وخارجية:

1-الأهداف الداخلية:

تتعلق بالإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، تتمثل أساسا في " التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي"، المقصود منها هو إصلاح ذلك التشتت والإنقسام الذي كانت عليه الطبقة السياسية الجزائرية قبيل اندلاع الثورة التحريرية خاصة في سنة 1953، والآثار المباشرة لتلك الحالة على الصعيد الشعبي، وهو الأمر الذي كانت ترى فيه الإدارة تيسيرا مساعدا لمناورتها ومخططاتها الساعية دوما إلى تكريس انقسام الشعب الجزائري.

ولعل من أهم الأسباب لهذه الأزمة هو اختلاف مناضلي حزب الشعب —ح ا ح د – في الأسلوب الذي ينبغي أتباعه لإنهاء الوجود الاستعماري، وهكذا غدت الحركة الوطنية تعيش صراع أجيال جيل قديم ألف الحياة السياسية وجيل تشكلت لديه أيديولوجية ثورية ألف هو أيضا الكفاح المسلح .

لذلك رأى أصحاب البيان أنه أصبح من الضروري القضاء على الأزمة الحاصلة بين أعضاء حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، بحكم أن هذه الفئة الداعية محايدة وهذا ما نلحظه من خلال البيان" فإننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة"، يقصد فئة المركزيين والمصاليين.

واضعين المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي رفض كل وسائل الكفاح السلمية.

ويظهر جليا الدعوة التي أطلقها البيان لجل الشعب الجزائري من خلال:

" نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار".

" تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري".

فنجد البيان يدعو إلى تجميع وتنظيم جل الشعب الجزائري على اختلافه تحت لواء هذه المنظمة الثورية بغد أن دعا إلى الإتحاد والتخلي عن التنظيمات الحزبية، هنا نلحظ أهمية هذا الإتحاد وحرص الجبهة منذ

البداية عليه حتى وإن كانت لا تعكس وحدة التصور والفكر فإنها تمثل تجسيدا فعليا لوحدة الهدف الاستقلال .

لذا فالمضمون الشعبي لم يكن عفويا أو صياغة لغوية أملتها المستلزمات البيانية لنص البيان، وإنما انطلق هذا الأخير من حقيقة دامغة هي أن هناك شعب قائم بذاته، وقد كانت أولى فقرات البيان موجهة إليه وجعلت الحكم فيها سيعرض عليه، " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة"، فهو بذالك موجه للشعب برمته بعيدا عن أي تمييز طبقي أو سياسي أو حزبي أو عقائدي، بشرط الإتحاد حول قضية الإستقلال والعمل على تمكين الشعب من الحصول على فرصه الجديدة للتعبير عن

وجوده ووحدته ليقف موقفا موحدا طيلة سنوات الثورة ويتصدى ميدانيا لكل محاولات تشتيته أو تحريف الهدف الملتف حوله.

ليس من الغريب أن تأتي هاتان المسألتان في أولوية الأهداف الداخلية، لأنهما من بين أهم الدوافع لاختيار الحل العسكري لا لشيء، إلا لإنقاذ الحركة الوطنية من الانزلاق الخطير الذي شهدته هذا من جهة، ومن جهة أخرى إظهار عقم النضال السياسي وضرورة الإتجاه بسرعة نحو النضال المسلح كأسلوب أوحد ووحيد، بتوحيد أفراد الشعب الجزائري المؤمنين بنجاعة الحل العسكري هاته الخاصية التي يجب التركيز عليها بحكم أن كل الإنتفاضات السابقة كانت فاقدة للوحدة والتنظيم.

لذا جاءت التسمية الجديدة ج ت و والتي هي حركة تجديدية وليست بالحزب السياسي، ولا تجمعا لأحزاب سياسية بل هي حركة شعبية ثورية، تضم الطاقات السليمة المؤمنة بالقضية الوطنية، وهذا الفكر لا يعتبر الوحدة وسيلة فقط وإنما يعتبرها هدفا لضمان ديمومة الحركة، وبهذا تكون ج ت و قد قيمت الماضي النضالي الجزائري، الذي من خلاله حاولت إصلاح النواقص التي أعاقته وأضفت عليه المسحة الثورية، فأثرت بذلك الإيديولوجية الوطنية بأفكار وتصورات جديدة.

2-الأهداف الخارجية:

فقد استهلها البيان بـ" تدويل القضية الجزائرية"، ويبين إدراج هذا الهدف مدى تصميم فكر الجبهة على استرجاع الإستقلال الوطني بكل الوسائل المتاحة، تأكيدا منها على التمسك بالشرعية الدولية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ويبدو أن رصد هذا الهدف كان يحمل في طياته دلالة أخرى، في تدمير أسطورة الجزائر فرنسية وهو ما يؤكد العمق الثوري الاديولوجية ج ت و .

ومن بين الأهداف كذلك، فقد نص البيان صراحة على "تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي"، لذا فإن البيان قد جعل استرجاع الجزائر لإستقلالها الوطني كغاية داخلية مرهونا بإستقلال المغرب العربي ووحدته، في حين أن كل من المغرب وتونس إستأثرتا أن يكون إستقلالهما في إطارهما القطري،

فقد أبدت الحركتين الوطنيتين في كلا البلدين نزعة في الإبتعاد عن لجنة تحرير المغرب العربي، والتخلي عن مبدأ المصير المشترك تحت ذريعة أن لكل قطر وضعه الخاص.

ويرى عبد الحميد مهري أن هذه الأولوية قد تدحرجت في سلم أولويات العمل السياسي، بتدهور العلاقات بين أقطاره وبتعزيز الحدود الجغرافية بحدود إيديولوجية أو شبه إيديولوجية، وبالأولوية المطلقة التي أعطيت للبناء القطري كما ذكرنا سابقا، وإذا كان لهذه العوامل جوانب موضوعية لا يمكن تجاهلها، فإن نظم الحكم السائدة في جميع أقطار المغرب العربي، وظفتها في كثير من الحالات لاستبعاد موضوع الوحدة من ساحة الاهتمامات السياسية في المستويين الشعبي والرسمي.

هذه الوحدة التي طالبت بها ج ت و معتبرة إياها سببا لكي تنعم شعوب الشمال الإفريقي بالرقي والازدهار في مختلف المجالات، إذا تحققت، وهذا ما يعتبر تكريسا لمطالب وطموحات الحركة الوطنية التي كثيرا ما تناولت هذا الجانب، ونستشف ذلك في الإتجاه الإستقلالي الذي مافتئ يدعو إليه، منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا عام 1926، وهو الهدف الذي دعا إليه أيضا الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عند تأسيسه.

وقد أعطى البيان بعدا عالميا وإنسانيا بإعطائه هدفا أخر تمثل في التعاطف مع جميع الشعوب التي تساند القضية الجزائرية .

وبتحديد الأهداف الداخلية والخارجية يكون بيان أول نوفمبر قد رسم خطوط العمل الثوري، واستكمل بناء إيديولوجيته الوطنية الثورية بأبعادها الثلاث الوطنية، الإقليمية الحضارية، والعالمية الإنسانية، وقد عبرت هذه الأهداف والتوجهات على دقة وعمق الفكر الوطني بإعطاء كل نقطة حقها من الدراسة والتمعن في إطارها سواء داخليا أو خارجيا وهذا بفضل التجارب الميدانية التي خاضها أعضاء ج ت و في التنظيم الحزبية وما تكتسيها من تجارب وخبرات سواء في الميدان السياسي أو العسكري والتي أثرتها بدورها بأساليب ومفاهيم جديدة في إطار إيديولوجية ثورية.

– وسائل عمل لجبهة التحرير الوطني من خلال البيان:

لقد عجزت الحركة الوطنية عن خلق ايديولوجية بوسائل فعالة تضمن تطبيقها وتنفيذها في حين إن ج ت و عمدت من خلال بيانها إلى خلق هذه المناهج عن طريق العمل المسلح كوسيلة وليس كغاية المدعم بالنضال السياسي في الداخل والجهد الدبلوماسي في الخارج ، وذلك في إطار المبادئ الثورية وتماشيا مع الأوضاع الداخلية والخارجية.

" إن ج ت و لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساند كل حلفائنا الطبيعيين".

ويدل هذا الربط بين هذه الوسائل، على النضج السياسي الذي بلغته ج ت و والتخطيط والتنظيم المحكمين من أجل إنجاح المساعي الثورية، فأصبح هذا الشكل التنظيمي مكملا للعمل العسكري المسلح لتحقيق الهدف الإستراتيجي للقضية الجزائرية.

كما أوضح البيان رغبة ج ت و الحقيقية في السلم التي تعهدت باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فإنه قد ترك سبيل التسوية السلمية مفتوحا أمام السلطات الفرنسية، فطالبتها بضرورة المفاوضات والإعتراف بالجنسية الجزائرية والسيادة الجزائرية كحق شرعي وثابت.

أي أن اللجوء إلى العنف المسلح لم يكن غاية في ذاته بل وسيلة للفت انتباه المجتمع الدولي، الذي دعا البيان إلى ضرورة تحسيسه بحقيقة الصراع ومشروعية المطالب التي قدمت في إطاره.

فبهذه الأبعاد والمفاهيم لوسائل العمل تكون ج ت و قد وفرت المناهج لتجسيد أفكارها وأهدافها، فبنت بذلك إيديولوجية خاصة بكيانها كما أثرت ايديولوجية الحركة الوطنية التي ظلت تتخبط لسنين طوال في الخلافات والأزمات.

-المبادئ العامة لجبهة التحرير الوطني من خلال البيان:

لقد تحددت ايديولوجية ج ت و في البيان من خلال مجموعة من المبادئ التي تبنتها ألا وهي مبدأ الكفاح المسلح، مبدأ الوحدة، مبدأ الانتماء الحضاري، مبدأ الحرية والديمقراطية، مبدأ السيادة ومبدأ السلم.

أما مبدأ **الكفاح المسلح** فقد رأت الفئة المناضلة التي أشعلت فتيل الثورة أن الصراع السياسي قد استنفذ أغراضه ولم يعد بالمستطاع متابعته، كما رأت بان لا طريق للتحرير من براثن العدو الفرنسي

سوى الحرب الشعبية طويلة الأمد التي تستنفذ قواه على مر الأيام ولقد كان البيان صريحا في أن النصر لن يكون سريعا وستكون المهمة شاقة وطويلة.

كما ناشد البيان كافة القوى الوطنية الجزائرية بالمساهمة الفعلية في المعركة المصيرية بكل الوسائل المتاحة " إن هذه المهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق".

ويعتبر هذا المبدأ جوهريا بالنسبة للجبهة بحكم أن الإستعمار قوة ضخمة بإمكانياته المتطورة، والتي لا يمكن أن تهزم إلا بحرب شعبية طويلة توجه له الضربات الواحدة تلو الأخرى لكي يستنزف قوته.

إن الكفاح المسلح الذي اعتمده الشعب الجزائري كأسلوب للنضال لم يكن اختيارا عفويا ولا عشوائي كما انه ليس اختيار قائم على موقف متطرف من الإستعمار ومؤسساته إنما هو اختيار قائم على تحليل عميق وواع للإستعمار وطبيعته وأهدافه لذا فاختيار العمل الثوري ليس بالهين ولا باليسير إذ كان من الإحتمال أن يقف في مواجهة هذا الإختيار فشل المقاومة المسلحة التي خاضها ويجهضه، لكن الفهم العميق لتقاليد شعبنا في النضال ووضوح الهدف وكذا الطريق السليم الذي يوصل إليه هاته العوامل جعلت منه الحل الحاسم والصحيح الذي لا بديل عنه.

أما **مبدأ الوحدة** فلقد ركز البيان على أولوية تحقيقها بحكم أهميتها داخليا وخارجيا، فنجده يدعو للوحدة الوطنية الداخلية فطالب بالتخلي عن جميع التنظيمات الحزبية، كما دعا جميع المواطنين الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم وأوضاعهم الإجتماعية إلى الإنضمام إلى صفوف الجبهة دون قيد أو شرط .

ولم يكتفي البيان برسم ملامح الوحدة الوطنية بالقطيعة المزدوجة، خارجية اتجاه السلطة الكولونيالية وقطيعة داخلية تجاه الأحزاب الوطنية، بل تجاوزها إلى تجسيد الوحدة المغاربية في إطارها العربي والإسلامي فان الدعوة لوحدة مغاربية بدل الدعوة لوحدة عربية مثلا، يعود ذلك إلى الرغبة في الإشعار أن الشمال الإفريقي له خصوصياته تميزه عن المشرق العربي، وتتمثل في البعد والثقافة البربرية التي تركت بصماتها على الهوية والثقافة المغاربية عموما.

كما تبنى البيان **مبدأي الحرية والديمقراطية** كمبدأين متلازمين لا يصح مبدأ في غياب الآخر فقد كان الفكر الوطني حريصا على التأكيد عليهما ومن الراجح أن يكون البيان يقصد بالحرية التحرر من الإستعمار وتحرير المجتمع من كل القيود السياسية والفكرية في ظل نظام ديمقراطي واجتماعي .

أما **مبدأ السيادة** فان التمعن الدقيق والقراءة تحت السطور للبيان يبرز مبدأ سيادة الأمة مادام صائغوه ومؤسسو ج ت و قد تركوا للشعب مسألة الحكم على عملهم من خلال أول جملة في البيان الموجه إلى الشعب " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا " ومعناه أن للشعب والأمة السيادة التامة في الحكم على أعمالهم وأفعالهم وذلك إما بدعم الثورة أو التخلي عنها ويعتبر اختيار الموقف كنوع من الإستفتاء الشعبي.

أما **مبدأ السلم**: يعتبر الجانب الإنساني السلمي من بين أهم العبقريات التي ميزت ايديولوجية ج ت و والتي أبهرت بها مختلف شعوب العالم.

فلم يتضمن البيان تحريضا على الأخذ بالثأر أو الانتقام من المجموعات السكانية الأوربية الإستيطانية المستغلة لخيرات البلاد، بل هو دعوة للسلم وحفظ وحماية حقوق الإنسان بصرف النظر عن جنسه أو عقيدته معلنا منذ البداية عن تمسكه بالشرعية الدولية، "الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا"، مخاطبا بذلك هيئة الأمم المتحدة داعيا إياها بتحمل مسؤولياتها.

ومن بين المبادئ السلمية كذلك دعوة البيان للتفاوض لوقف الحرب، " للتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحذوها النية الطيبة".

وهذا دليل ضمني على اصطباغ ايديولوجية ج ت و بصبغة السلم وعدم إخضاعها للعنف، إلا في سبيل الهدف السياسي العادل والمشروع، وهو ما يبعد تهم التعصب والتطرف عن الفكر الوطني.

أما مبدأ **الإنتماء الحضاري** فإن البيان لم يطرح الإطار العربي والإسلامي كاتجاه لحرب دينية أو صراع بين الطوائف الدينية، بل هو تعبير عن واقع ثقافي حضاري سام خال من كل نزعة عدوانية ضد الأخر، كما هو وعاء الشخصية الجزائرية وعمادها ويمثل العمود الفقري في تاريخ الشعب الجزائري وتراثه النضالي والثقافي العريق، إذن فالوطن العربي والمغرب وإفريقيا إلى حد ما يشكلون وحدة الهوية للشعب الجزائري.